وزير الخارجية يطلع على سير العمل في السفارة اليمنية بالقاهرة

أطلع وزير الخارجية جمال عبد الله السلال أمس على سير العمل في السفارة اليمنية بجمهورية مصر العربية الشقيقة ومقر المندوبية الدائمة لبلادنا لدى جامعة الدول العربية، والملحقيات الفنية بالسفارة.

واستمع وزير الخارجية من المندوب الدائم لبلادنا بالجامعة العربية والقائم بأعمال السفارة اليمنية بالقاهرة السفير محمد الهيصمي إلى شرح حول الخدمات والمهام والأنشطة التي تقدمها السفارة لأبناء الجالية اليمنية في القاهرة، والآليات التي تصاغ من خلالها العلاقات الثنائية في مختلف المجالات في بلد الاعتماد.

كما استمع وزير الخارجية لعدد من المشاكل والصعوبات التي تواجه طبيعة العمل والمهام من قبل عدد من أعضاء البعثة الدبلوماسية، وأكد السلال سعي وزارة الخارجية إلى تذليل أي صعوبات تواجه أعضاء البعثة على المستوى المهني والمالي والدبلوماسي.

وحث الوزير السلال أعضاء البعثة الدبلوماسية بالسفارة والمندوبية على بذل المزيد من الجهود وتسهيل الإجراءات أمام الرعايا اليمنيين بالقاهرة، والعمل على تطوير وتعزيز العلاقات بين البلدين الشقيقين والعمل على تفعيل الاتفاقيات الثنائية مع الجانب المصري لما فيه خدمة المصالح المشتركة بين البلدين الشقيقين.

وخلال اللقاء اطلع وزير الخارجية أعضاء البعثة على مستجدات الأوضاع في اليمن، مؤكداً أهمية دعوة الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية للمصالحة والاصطفاف الوطني لحماية الثوابت الوطنية وهي الجمهورية والوحدة والديموقراطية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني باعتبارها ثوابت توافق عليها الجميع وهي خط احمر، مؤكدا حرص رئيس الجمهورية على عدم أراقة قطرة دم باعتبار الجميع مواطنين يمنيين وان يشارك الجميع في خدمة الوطن ويتحملوا المسؤولية وتغليب صوت الحكمة والعقل وإعلاء المصلحة الوطنية العليا لليمن فوق أي حزب أو جماعة.

وأكد السلال لأعضاء البعثة على أن ولاءنا في أعمالنا لابد أن يكون لله أولا ثم الوطن، مشددا على أهمية استقاء المعلومات من القنوات الرسمية وما يصدر عن وزارة الخارجية عند التحرك مع النظراء في بلد الاعتماد.

لجنة الانتخابات تناقش مع خبيرين دوليين الأنظمة الانتخابية

التقى رئيس اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء القاضي محمد حسين حيدر الحكيمي أمس في مقر اللجنة بصنعاء ومعه أعضاء اللجنة العليا بمدير مكتب المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية (آيفس) لدى اليمن جرانت كيبين ومعه الخبيران الانتخابيان الدوليان اندرو رينولد و اندرو ايليس.

واستمع رئيس وأعضاء اللجنة خلال اللقاء لعرض مقدم من الخبيرين الدوليين حول تصميم النظم الانتخابية ومنها (نظام القائمة النسبية المغلقة) بناءً على مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

وتناول العرض الجوانب المتعلقة بهذا النظام ومدى ارتباطه بالقوانين الأخرى ومزايا وتحديات هذا النظام.

وجرى خلال اللقاء استعراض ومناقشة عدد من الأنظمة الانتخابية على مختلف المستويات في بعض الدول الفيدرالية.

وقد ثمن رئيس اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء الجهود المبذولة من قبل مدير مكتب المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية آيفس وكذا سفارة مملكة هولندا التي قامت بتمويل هذا النشاط، مؤكداً ضرورة عقد مثل هذه اللقاءات للاستفادة من الخبرات الدولية والاستئناس برأيها بغية اختيار أفضل التجارب المعمول بها عالميا بما يتناسب وخصوصية اليمن .

مجلس القضاء يستكمل مناقشة تعديل بعض مواد قانون المعهد العالي للقضاء

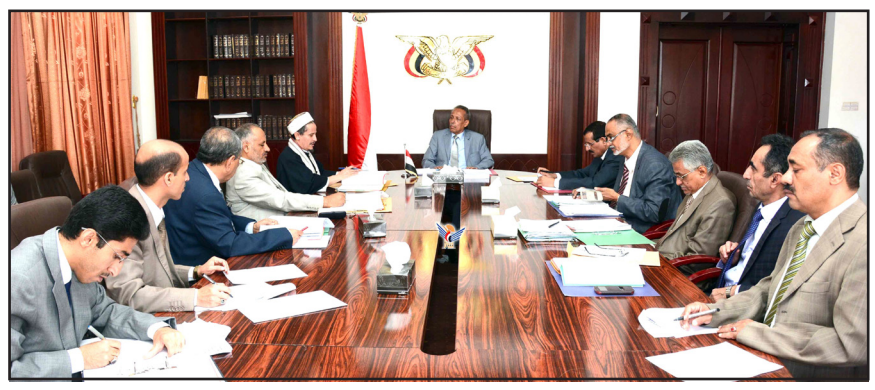

ناقش مجلس القضاء الأعلى في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس القاضي الدكتور على ناصر سالم عدداً من الموضوعات المتعلقة بالعمل القضائي وسبل تطويره على كافة المستويات .

واستكمل المجلس مناقشة المشروع المرفوع من وزير العدل- رئيس مجلس المعهد العالي للقضاء بشأن تعديل بعض مواد قانون المعهد العالي للقضاء رقم(34) لسنة 2008م .

وأكد الاجتماع أهمية الارتقاء بمخرجات المعهد العالي للقضاء وتوفير كافة احتياجاته والعمل على تطوير مناهجه التعليمية و التطبيقية بما تتواكب مع العصر وتلبي طموحات الشعب اليمني في إيجاد قضاء قوي يحكم بين الناس بالعدل .

كما استعرض المجلس عدداً من المواضيع المدرجة في جدول أعماله واتخذ إزاءها القرارات المناسبة و اقر محضر جلسته السابقة .

أكدت وقوفها إلى جانب رئيس الجمهورية لتنفيذ مخرجات الحوار

مركزية الناصري تحذر من تحويل الوطن إلى ساحة صراع إقليمي ودولي

أكدت اللجنة المركزية للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري وقوفها إلى جانب الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية في تنفيذ مخرجات الحوار الوطني على قاعدة الشراكة الوطنية الواسعة والتوافق ومبادئ الحكم الرشيد وصولا لتحقيق الدولة المدنية الحديثة، و الحفاظ على أمن واستقرار الوطن وإيقاف نهب المال العام ومكافحة الإرهاب.

وأعربت مركزية الناصري في البيان الختامي الصادر عن دورتها الاعتيادية الأولى عن موقفها المؤيد لحق التعبير عن الرأي بالطرق والوسائل السلمية وتغليب قوة القانون بدلا عن قانون القوة ورفض استخدام العنف والسلاح لتحقيق المطالب السياسية، وفرضها بالقوة ..داعية إلى نبذ الدعوات التحريضية المناطقية والمذهبية .

وجددت اللجنة المركزية للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري رفضها لما تقوم به اطراف الصراع من محاولات لإضعاف الدولة بتمزيقها لخدمة مشاريعها ، ودعتها إلى تحكيم لغة العقل وتغليب المصلحة العليا للوطن بما يجنبه من الانزلاق إلى مهاوي الحرب من خلال اعتماد الحوار لا سواه كوسيلة للوصول إلى حالة التوافق حول السبل والآليات الكفيلة لتحقيق المطالب والأهداف السياسية بطرق سلمية وديمقراطية .. محذرة في الوقت ذاته من مغبة تحويل الوطن إلى ساحة صراع إقليمي ودولي .

ونبهت اللجنة المركزية للناصري من الآثار السلبية المترتبة على التصعيد للأزمة الراهنة ودفعها نحو الانفجار لما لذلك من انعكاسات سلبية على الاستثمار والاقتصاد الوطني بقطاعاته المختلفة وإيجاد بيئة غير آمنة وطاردة لرؤوس الأموال لاسيما في القطاع الخاص .. مؤكدة أهمية معالجة آثار وتداعيات رفع الدعم عن المشتقات النفطية بما يسهم في توفير البدائل المختلفة لدعم صغار المزارعين والصيادين والحرفيين والشرائح الفقيرة في المجتمع وتحريك سلم الأجور والمعاشات بما يفي بتحقيق المستوى المعيشي اللائق والكريم لأبناء الشعب ،وكذا توجيه مخصصات الرعاية الاجتماعية لمستحقيها الفعليين وزيادة عدد الحالات المشمولة من الفقراء ، وإلغاء الاعتمادات المالية غير القانونية.

وجددت تأكيدها على ضرورة تقييم تجربة اللقاء المشترك خلال المرحلة السابقة بما يحقق تطوير آلياته ووسائله وأساليبه ومواقفه وبما يكفل توسيع التحالفات السياسية على قاعدة مخرجات الحوار الوطني وصولا إلى بناء الدولة المدنية الحديثة،

ورحبت اللجنة المركزية بالمواقف الايجابية للحراك الجنوبي السلمي المشارك في مؤتمر الحوار وكذا المؤيد لمخرجاته ، مطالبة الدولة باستكمال تنفيذ النقاط العشرين والإحدى عشرة وفقا لمخرجات الحوار .

وأهابت بجميع فصائل الحراك الجنوبي تحكيم لغة العقل وتغليب المصلحة الوطنية العليا وتجنيب الوطن مهاوي الانزلاق إلى الحروب.

وشددت مركزية الناصري على ضرورة إنهاء لجنة صياغة الدستور مهمتها في الموعد المحدد مع انجاز السجل الانتخابي الإلكتروني الذي بموجبه سيتم التصويت على مشروع الدستور.

الفاو تناقش تعميم تجربة زراعة البن في منطقة حراز بمحافظة صنعاء

ناقش اجتماع موسع عقد بمقر منظمة الأغذية والزراعة « الفاو» تجربة زراعة البن في منطقة حراز محافظة صنعاء وسبل دعم التجربة وتعميمها.

واستعرض الاجتماع الذي حضره ممثل منظمة الفاو في اليمن الدكتور صلاح الحاج حسن وممثلة البرنامج القطري للإيفاد الدكتورة فتحية بهران وسفير مملكة هولندا بصنعاء الدريك خير فيلد وممثل منظمة الصحة العالمية احمد شادول وعدد من الخبراء والاختصاصيين من المنظمات والجهات الداعمة ماحققته التجربة من نجاحات خلال الفترة الماضية وإمكانية الاستفادة من إيجابياتها للحفاظ على سلامة البن اليمني كمحصول نقدي واستراتيجي يحتل سمعة عالمية طيبة منذ القدم.

وفي الاجتماع أكد ممثل منظمة الفاو ضرورة الاهتمام بزراعة البن في اليمن باعتباره احد الوسائل المهمة لتوسيع رقعة المنتجات الزراعية عالية القيمة والتي تعتبر مصدراً غنياً لدعم الإنتاج المحلي.

فيما ابدى السفير الهولندي إعجابه بهذه التجربة باعتبارها أحد النماذج الناجحة باليمن .. مؤكداً استعداده للتواصل مع الشركات المعنية بالبن في هولندا لإمكانية تسويق هذا المنتج .

يشار إلى أن البن اليمني هو السلعة الرئيسة التي يصدّرها اليمن إلى دول العالم بعد النفط لما يتميز به من جودة عالية وشهرة عالمية مقارنة بأنواع البن الأخرى في بقية البلدان.

يستهدف 41 وسيلة إعلامية

تدشين مشروع (المرصد الإعلامي) للمخالفات المهنية في وسائل الإعلام

دشنت مؤسسة حرية للحقوق والحريات والتطوير الإعلامي أمس الاثنين مشروعها الجديد (المرصد الإعلامي) الذي يُعنى بمتابعة ورصد وتوثيق الانتهاكات التي قد تتعرض لها المهنية الإعلامية ورصد المحتوى الإعلامي والمضامين التي تحث على الكراهية والتحريض في وسائل الإعلام اليمنية الحزبية والخاصة.

وفي حفل إطلاق هذا المشروع النوعي الذي حضره رئيس الملحقية الإعلامية والثقافية بالسفارة الأمريكية بصنعاء كريستيان جيمز.. تحدث رئيس مؤسسة حرية الزميل خالد الحمادي بكلمة أوضح فيها أن تدشين هذا المشروع يأتي انطلاقا من الشعور العام بأهمية وجود ضوابط مهنية للإعلام اليمني الحزبي والخاص، ودعما لتنفيذ وثيقة مخرجات الحوار الوطني في الجانب الإعلامي وتحقيقا لمضامين المواثيق الدولية المتعلقة بحرية الإعلام وحقوق الإنسان.

وقال : «إن هذا المشروع يأتي أيضا استجابة لخطة عمل الرباط الدولية بشأن حظر التحريض في وسائل الإعلام التي أطلقتها مفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، ودعما للجهود العامة الرامية إلى وضع حد لعدم تحول وسائل الإعلام في اليمن من داعمة ومساندة للحرية والديمقراطية والبناء إلى معاول للهدم ووسائل لإثارة الفرقة والكراهية والتحريض».

وأضاف : «إن مؤسسة حرية تنفذ مشروع المرصد الإعلامي بالتعاون مع مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية على مدى سنتين ويستهدف هذا المشروع 41 وسيلة إعلامية، تشمل 9 قنوات تلفزيونية فضائية حزبية وخاصة و16 صحيفة و16 موقعا إخباريا يمنيا والتي انطلق معظمها خلال الفترة الانتقالية وعملت في جو من الحرية دون قيود حكومية، غير أن بعضها استغلت غياب التشريعات القانونية ومواثيق الشرف المنظمة للعمل الإعلامي لتمارس انتهاكات عديدة للمهنية والموضوعية وممارسة التحريض وخطاب الكراهية».

وأشار إلى أن الكثير من الشواهد تثبت أن اليمن في مرحلته الانتقالية يشهد أزمة إعلامية حادة، في ظل ممارسة كل طرف عبر وسائله الإعلامية البث والنشر لمضامين إعلامية بعيدا عن أي ضوابط أو معايير مهنية وأخلاقية وصار الخطاب الإعلامي الذي تقدمه بعض تلك الوسائل عدائيا ويتضمن خطاب كراهية وتحريضا ضد الآخر.

وأوضح الحمادي أن مشروع (المرصد الإعلامي) سيقوم برصد أداء الوسائل الإعلامية المستهدفة وتوثيق رسائلها الإعلامية لرصد وتوثيق وتحليل مضمون ما تبثه وتنشره يوميا تلك الوسائل الإعلامية وفقا لمعايير مهنية وموضوعية وفنية محددة ومعتمدة وإصدار تقارير شهرية بمستوى المخالفات والانتهاكات التي مارستها الوسائل الإعلامية بحق المهنة وضد الآخر.

واستطرد قائلا :» إن الإعلام الحزبي والخاص في اليمن، يمارس خروقات ومخالفات عديدة، حيث اتسم أداؤه بالتحريض وتأجيج الصراع وبث خطاب الكراهية وثقافة العنف وهذا بدوره أدّى إلى ممارسة حرية إعلامية تتسم بالفوضى والانفلات الأخلاقي وإلى ضياع المهنية وغياب المسؤولية».

ولفت إلى أن مؤسسة حرية من خلال مشروع (حرية الإعلام .. رصد ومناصرة) عملت على رصد وتوثيق ومتابعة الانتهاكات المختلفة التي تعرض لها صحافيون وإعلاميون ومؤسسات ووسائل إعلامية عديدة في اليمن خلال السنتين الماضيتين، لضمان الحقوق الإعلامية التي يجب أن تتوفر في البلاد.

وتابع : «وفي المقابل ومن خلال مشروع (المرصد الإعلامي) ستقوم المؤسسة برصد الانتهاكات التي قد تمارسها وسائل الإعلام بحق المهنية وبحق الآخرين، كمبادرة هي الأولى من نوعها في اليمن».. مبينا أن الهدف من هذا المشروع دفع وسائل الإعلام اليمنية نحو الحفاظ على واجباتها مثلما تسعى إلى الاحتفاظ بحقوقها، بما يكفل الارتقاء بالأداء الإعلامي وفقا لقواعد المهنية المتمثلة بتقديم الخدمة الإخبارية والمعلومة الصحيحة وعرض مختلف الآراء التي تساعد في توعية وتكوين رأي عام صائب وسليم تجاه مختلف الأحداث والقضايا التي تهم المواطن والوطن، كون الإعلام وسيلة للإخبار وللتوعية وللتعبير وللتغيير إلى الأفضل، عليها الالتزم بالمعايير والأخلاقيات المهنية وبمعايير حقوق الإنسان والقوانين والتشريعات.

وأكد أن الحاجة ماسة لتعزيز الشراكة والحوار وتعزيز الثقة بين الجميع من خلال وسائل الإعلام المختلفة وأن الإعلام كذلك بحاجة ماسة إلى الحرية المسؤولة والاستقلالية وإلى اعتماد المهنية العالية في كل ما يقدمه، حتى لا يتحول إلى أداة لإذكاء العداوة والبغضاء والانفلات والفوضى وتأجيج الكراهية وتهديد الثوابت في البلاد باسم حرية الرأي والتعبير.. معتبرا أن مشروع (المرصد الإعلامي) جاء إسهاما من مؤسسة حرية وشركائها في لتحقيق الغايات المنشودة باتجاه التطوير الإعلامي ومحاولة منها للجمع بين الحقوق والواجبات الإعلامية.